معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام ١٥٣٦م

"دراسة تاريخية تحليلية"

د. رائد سامي حميد الدوري
جامعة تكريت/ كلية التربية للبنات
قسم التاريخ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لم تكن معاهدة عام ١٥٣٦م الأولى في تاريخ الدولة العثمانية، بل سبقتها العديد من المعاهدات منذ قيامها، إذ عقدت الدولة العثمانية في عام ١٣٥٢م[١] أولى معاهداتها الرسمية مع جنوة في عهد السلطان اورخان(١٣٢٦-١٣٥٩م)، منحت بموجبها الدولة امتيازات حق إنتاج وتصدير المواد الأولية التي تدخل في صناعة الأقمشة الأوربية في منطقة (مانيسا) ثم أعقبتها معاهدة تجارية أخرى والتي وقعها السلطان مراد الأول(١٣٥٩-١٣٨٩م) مع جمهورية (راگوزا)[٢] في عام ١٣٦٥م، وهي ثاني معاهدة رسمية تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأوربية، وقد تعهدت جمهورية (راگوزا) بدفع جزية سنوية قدرها خمسمئة دوكاً ذهبياً، مقابل تعهد الدولة العثمانية بمنحها امتياز حق التجارة في المياه الشرقية[٣].

ثم استمرت الدولة في عقد مثل تلك المعاهدات مع الدول الأوربية وصولاً إلى عهد السلطان سليم الأول(١٥١٢-١٥٢٠م)، وقد تضمنت تلك المعاهدات تقديم تسهيلات من جانب الدولة العثمانية لبعض الدول الأوربية، إلا أن معاهدة الامتيازات التي عقدت في عهد السلطان سليمان القانوني(١٥٢٠-١٥٦٦م) قد فاقت جميع المعاهدات التي عقدتها الدولة منذ قيامها وصولاً إلى هذه المعاهدة، وذلك لتميزها بتقديم تسهيلات كبيرة لفرنسا لم تقدمها الدولة العثمانية من قبل، وربما ساهم توقيعها وبنودها إلى إضفاء المزيد من التساؤلات عليها، فأن المعاهدة عقدت في عصر كانت قد بلغت فيه الدولة العثمانية أوج قوتها وتوسعها

وعظمتها، وقد هيمنت في عصر السلطان سليمان القانوني على شرق ووسط أوربا وشمالي إفريقيا والجزيرة العربية كما تحكمت بالمضايق الدولية وجعلت من البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط بحيرات عثمانية مغلقة في وجه الدول الأوربية، فضلاً عن سيطرتها على طرق التجارة العالمية، الأمر الذي يبرز تساؤلاً محيراً ومشروعاً حول أسباب عقد تلك المعاهدة في ظل تمتع الدولة بتلك الهيمنة والقوة؟

وقد زاد الأمر ريبة بنود المعاهدة، إذ وجد فريق من المؤرخين فيها تميزاً لرعايا الدول الأوربية عن رعايا الدولة العثمانية، بينما عَدَّها فريق أخر أنها تنازلات كبيرة لا مبرر لها، في الوقت الذي أكدت فيه قلة من المؤرخين حقيقة بعدها التاريخي.

أن الغموض الذي يكتنف أسباب عقد المعاهدة من جهة والاختلافات المتعددة في استقراء الأدلة المتوفرة من جهة أخرى يعطي الإثارة والتحفيز لبذل الجهود في الوصول إلى الحقيقة المجهولة، مما يجعل في الموضوع متعة فكرية وتاريخية في أحداث متشعبة وآراء متنوعة، فضلاً عن أهميته العلمية، ولا بد أن تكون هناك أيادي خفية ودوافع حقيقية وراء تلك المعاهدة وأسباب عقدها ونتائجها.

أسباب عقد المعاهدة:

اختلفت الآراء عن اقدمية العلاقات العثمانية الفرنسية، إذ يرجعها أحد الباحثين إلى تعيين (جان لافوريه)[٤] أول سفير فرنسي في العاصمة استانبول في عام ١٥٢٥م، وقد جرى استقباله من قبل السلطان سليمان القانوني بحفاوة كبيرة وأغدقه عليه الهدايا، فصار للفرنسيين منذ ذلك الوقت ممثل دائم لهم في الدولة العثمانية[٥]. بينما ينسبها البعض إلى زمن الرسائل المتبادلة بين السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا الأول(١٥١٥-١٥٤٧م) والتي جرت في العام نفسه.

كانت أهم الدوافع الرئيسة التي دفعت الملك فرانسوا الأول إلى التقرب من السلطان العثماني سليمان القانوني هو وقوع الأول في اسر شارل الخامس(١٥٠٠-١٥٥٨م) إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة بعد خسارته في معركة (بافيا) في الرابع والعشرين من شباط عام

١٥٢٥م[٦]، فدفعت تلك الأحداث إلى استنجاده بالسلطان سليمان القانوني، وعلى إثر ذلك تطورت العلاقات بينهما لتشمل التوصل إلى إحياء الاتفاقيات السابقة التي عقدت بين الجانبين قبل تولى السلطان القانوني الحكم، والتي كانت تنص على حماية التجار الفرنسيين والحفاظ على أموالهم داخل أراضي الدولة العثمانية، وعدم عرقلة السفن العثمانية للسفن الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط ومنح التجار الفرنسيين حرية التنقل في جميع الأراضي التابعة للدولة العثمانية، فضلاً عن تنظيم أماكن سكناهم ودور عبادتهم[٧].

يتبن من ذلك أن المعاهدة قد تجاوزت الجوانب الرمزية إلى تقرير حقوق وامتيازات صريحة لرعايا فرنسا شملت الجوانب الدينية والاقتصادية، لكن ذلك لم يمنع السلطان سليمان القانوني من إتباع سياسة حذرة حيال سياسة الملك فرانسوا الأول، حينما طلب الأخير من السلطان إعادة حق الوصاية على قبر النبي داود عليه السلام إلى جمعية الفرنسيسكان، إلا أن الطلب قوبل بالرفض من قبل السلطان الذي تعهد هو شخصياً بالقيام بذلك، ولم يسمح لفرنسا بالتدخل في المسائل الدينية المتعلقة بالنصارى المقيمين داخل أراضي الدولة العثمانية كما تعهد بتوفير الحماية اللازمة لهم[٨].

أما فيما يخص العلاقات العسكرية بين الدولة العثمانية وفرنسا، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً، حينما التقى السفير الفرنسي (جان لافوريه) في عام ١٥٣٢م بالسلطان سليمان القانوني وسلمه كتاب من الملك فرانسوا الأول يعلن فيه موافقته على خوض الحرب ضد الإمبراطور شارل الخامس عارضاً، تقديم بلاده الدعم اللازم للأسطول العثماني[٩] مما عزز فرصة فرنسا لجني المزيد من الامتيازات، إذ تم منحها امتياز حق حماية رعاياها في أراضي الدولة العثمانية فأسهم ذلك في تعزيز الثقة بين الطرفين[١٠].

وقد عاصر السلطان سليمان القانوني، الإمبراطور شارل الخامس في الحكم، وكان الأخير قد وسع نفوذ إمبراطوريته بضم ألمانيا واسبانيا وحصل على مباركة كنيسة روما، فاحدث ذلك صراعاً جديداً بين الدولة العثمانية والنصارى في أوربا، بينما ورث السلطان القانوني دولة قوية مترامية الأطراف موزعة على ثلاث قارات، لكن كان يتربص بها أعداء أقوياء من أوربا الذين توحدوا تحت راية الإمبراطور شارل الخامس واجمعوا على إخراج العثمانيين من أوربا، باستثناء

فرنسا التي لم تخضع لسيطرته، وذلك بسبب التنافس بينه وبين الملك فرانسوا الأول على زعامة أوربا، فضلاً عن المساعدات التي قدمها السلطان العثماني للملك الفرنسي من اجل حماية أملاكه من اعتداءات الإمبراطور شارل الخامس، كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم اشتراك فرنسا في أية محاولة للوقوف بوجه التوسعات العثمانية[١١]، يضاف إلى تلك القوى فأن إمبراطورية آل هابسبرغ في أوربا كانت تعمل على إيقاف التوسع العثماني في أوربا ومملكة البرتغال تحوم حول الجزيرة العربية واسبانيا تنظر إلى البحر المتوسط وشمال أفريقيا، وكانت الدولة الصفوية(١٥٠١-١٧٢٢م) في المشرق تهدد ممتلكات الدولة العثمانية، لكن تلك الأحداث لم تثن من عزيمة السلطان سليمان القانوني وساهم هو وجيشه بدور فعال جنب دولته الأخطار المحدقة بها[١٢].

ووجد السلطان سليمان القانوني في استنجاد الملك فرانسوا الأول في عام ١٥٢٥م فرصة وحجة للقضاء على قوة ونفوذ شارل الخامس، فجهز السلطان حملة عسكرية قادها بنفسه ضد ملك المجر فرديناند الأول(١٥٢٥-١٥٥٦م) شقيق الإمبراطور شارل الخامس، أسفرت تلك الحملة عن نصراً حاسماً واستسلام المجريين في عام ١٥٢٥م، فاسترجع ملك فرنسا على إثرها الأراضي والأموال المسلوبة منه، وبذلك قضى السلطان سليمان القانوني على مملكة المجر حليفة الإمبراطور شارل الخامس وضمها إلى الممتلكات العثمانية[١٣].

وبعد تحقيق ذلك النصر استغل السلطان سليمان القانوني المشاكل الدينية التي كانت تعم أوربا، ولاسيما الثورة التي قادها مارتن لوثر(١٤٨٣-١٥٤٦م)، فقدم له السلطان الدعم والإسناد لإشغال أوربا وملوكها بتلك الثورة، فتفرغ هو للقضاء على توسعات الدولة الصفوية على حساب الممتلكات العثمانية، إذ تمكن السلطان سليمان القانوني من توجيه ضربة قوية للصفويين حينما قاد حملة عسكرية متوجهاً إلى تبريز، ووصل همدان في الثالث عشر من تشرين الأول عام ١٥٣٤م، بعدها عبر جبال زاكروس متوجهاً إلى بغداد والتي دخلها في الثلاثين من كانون الأول من العام نفسه بعد انسحاب الحامية الفارسية منها، ومن بغداد أرسل السلطان قائده سليمان باشا إلى الخليج العربي لصد البرتغاليين هناك وتكوين قاعدة عسكرية عثمانية لتوفير الحماية اللازمة للتجارة العربية، وبذلك قضى على الاتصالات التي كانت قائمة

بين الشاه طهماسب(١٥١٤-١٥٧٦م) والإمبراطور شارل الخامس والذَّين كانا يحيكان المؤامرات ضد الدولة العثمانية ويعقدان الأحلاف لتقويض توسعاتها[١٤].

أن العداء الأوربي المستمر للدولة العثمانية، وعمل بابوية روما على إثارة ملوك أوربا وحشد الجيوش ضد توسعات العثمانيين في أوربا، ومحاولات الإمبراطور شارل الخامس إبرام تحالفات مع الانكليز للوقوف بوجه الدولة العثمانية[١٥]، كل هذه الأحداث دفعت بالسلطان سليمان القانوني للبحث عن منفذ إلى قلب العالم النصراني فوجد في عقد معاهدة الامتيازات مع فرنسا فرصة للخروج من دوامة الحروب والدسائس السياسية في أسرع وقت ممكن وبأفضل طريقة، وقد تجلى بوضوح أهمية الدور الفرنسي في الصراع العثماني الأوربي عن طريق إبعاد الدول الأوربية وبابا روما على كسب فرنسا إلى صفهم، فعمل الإمبراطور شارل الخامس على محاولة عقد تحالف مع الملك الفرنسي فرانسوا الأول لوقف أعمال التوسع العثماني في أوربا والتي باتت تشكل تهديداً مباشراً بعد أن تمكن العثمانيون من فتح بلاد المجر وحصار مدينة فينا، لكن الملك فرانسوا الأول كان ينظر إلى ابعد من ذلك ولمعرفته الأكيدة بأطماع الإمبراطور التوسعية، قرر عدم الدخول في أيَّة مفاوضات مع إمبراطورية آل هابسبرغ وفضل التقرب من السلطان سليمان القانوني في محاولة منه للقضاء على أطماع وتوسعات الإمبراطور شارل الخامس على حساب ممتلكاته[١٦].

أصبح المناخ السياسي العام متماشياً مع رغبات الملك الفرنسي في عقد معاهدة سلام وتعاون مع الدولة العثمانية وشجعه على ذلك الكثير من أمراؤه وحاشيته، فضلاً عن دعم أمراء البروتستانت في المانيا لتلك الخطوة لأجل الوقوف في وجه أطماع أسرة آل هابسبرغ التي كانت تسيطر على أوربا[١٧]، فضلاً عن ذلك أن مدة حكم الملك فرانسوا الأول تميزت باتساع دائرة الخلاف بينه وبين الإمبراطور شارل الخامس، وظهرت في تلك الحقبة العديد من التحالفات السياسية والعسكرية والدسائس والنزاعات والثورات الدينية[١٨].

عن طريق ما تقدم يمكن القول بأن الأحداث التي كانت تشهدها أوربا والخطر المحدق بالسيادة العثمانية على المشرق العربي من قبل الدولة الصفوية، كل تلك الأحداث دفعت إلى حدوث التقارب العثماني الفرنسي، وقد نجحت الدولة العثمانية في استغلال تلك الفرصة لصالحها واستطاع السلطان سليمان القانوني أن يقرأ المتغيرات السياسية الجديدة التي شهدتها القارة الأوربية ويستثمرها بجدارة.

لقد لعبت أربعة شخصيات مهمة في عقد معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام ١٥٣٦م، وهي شخصية السلطان سليمان القانوني وشخصية الملك فرانسوا الأول، وقد مرَّ بنا وقوعه في اسر الإمبراطور شارل الخامس، فاستغاثت زوجته بالسلطان سليمان القانوني لتخليص زوجها من ذلك الأسر والوقوف بوجه عدوهما المشترك، وقد قام الإمبراطور بإطلاق سراح الملك فرانسوا الأول[١٩] مقابل تعهد الأخير بتنفيذ العديد من الشروط المذلة، من بينها أن تكون فرنسا تابعة لإمبراطورية آل هابسبرغ وعدم التعاون مع العثمانيين ضد الإمبراطور شارل الخامس، لكن الملك فرانسوا الأول سرعان ما نكث تلك الشروط بعد إطلاق سراحه[٢٠].

أما الصدر الأعظم إبراهيم باشا[٢١] ومبعوث الملك الفرنسي جان لافوريه فهما الشخصيتان الخفيتان الرئيستان اللتان أدتا دوراً بارزاً في عقد تلك المعاهدة، فأصبح الأخير أول سفير فرنسي في الدولة العثمانية. وقد اختاره الملك فرانسوا الأول لتلك المهمة بسبب معرفته بالواقع السياسي للدولة العثمانية، فضلاً عن امتلاكه معلومات قيمة عنها واطلاعه على أحوال الدولة الداخلية وسياستها الخارجية، علاوة على ذلك أن جان لافوريه خلق جواً سياسياً ملائماً حث على الطمأنينة والتفاؤل بين الدولة العثمانية وفرنسا مما قرب وجهات النظر بينهما لعقد تلك المعاهدة، وعن طريق ذلك يتضح أن السلطان والملك كان يفصل بينهما بعض من الصفات جعلهما على طرفي نقيض، لكن جمع بينهما عامل مشترك قوي تمثل في العداء للإمبراطور شارل الخامس، وهذا لا يعني أن العداء للإمبراطور هو السبب الرئيس لعقد تلك المعاهدة[٢٢] أنما هناك أسباب أخرى والتي سوف يتم تسليط الضوء عليها ضمن سطور البحث.

تحليل أسباب عقد المعاهدة:

ناقش العديد من الباحثين والمؤرخين في العصر الحديث أسباب عقد معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، وقد جنحت بهم الأفكار إلى الإفراط والاستعجال في إصدار الأحكام بشأن تلك المعاهدة، وعلى الرغم من ذلك فأن ما حوته كتاباتهم هي تعبير عن وجهة نظرهم في تفسير الأحداث، أكثر من كونها حقائق تاريخية لا يرقى إليها الشك، مما يتيح عرض تلك الآراء ومناقشتها.

وقد أورد المؤرخ محمود شاكر سببين لعقد تلك المعاهدة أولهما: السعي لتحطيم تحالفات الدول الصليبية المشكلة ضد الدولة العثمانية عبر إغراء بعضها بامتيازات خاصة وصلاحيات كبيرة، وثانيهما: تمكين موانئ البحر الأبيض المتوسط من القيام بالدور الحيوي الذي كانت تمارسه في عالم الملاحة والتجارة وذلك في مقابل بعض التنازلات من جانب السلطان سليمان القانوني[٢٣]، أما محمد حرب فأنه يرى بأن السلطان سليمان القانوني وافق على مساعدة فرنسا لإبعادها عن أوربا التي كانت تنظم الحملات ضد الدولة العثمانية دون كلل أو ملل، فاستغل السلطان فرصة النزاع بين الملك فرانسوا الأول والإمبراطور شارل الخامس لإبعادها عن المعسكر الأوربي، وجعلها عائقاً أمام أي تجمع صليبي محتمل نظراً لدور الجيش الفرنسي المؤثر في مثل تلك الأحلاف[٢٤].

بينما أشار المؤرخ التركي يلماز اوزتونا إلى: "أن السلطان سليمان القانوني عقد المعاهدة لأجل مساعدة فرنسا وتنميتها عسكرياً واقتصادياً للحيلولة دون وقوعها لقمة سائغة في فم المانيا واسبانيا اللتان كانتا تشكلان قلب الإمبراطورية الرومانية"[٢٥]، في حين ذكر أحمد عبد الرحيم مصطفى أن التحالف العثماني الفرنسي كان رداً على تحالف شارل الخامس مع القبطان الجنوي الشهير(اندريه دوريا) ليقوم الأخير بشن حملات عسكرية على سواحل البحر الأبيض المتوسط نيابة عن الإمبراطور، فضلاً عن استعمال الامتيازات لاحقاً لدعم كلاً من انكلترا في نضالها ضد الكنيسة الكاثوليكية في روما، ثم الأراضي المنخفضة في أعقاب استقلالها عن البرتغال التي كانت تابعة لإمبراطورية آل هابسبرغ[٢٦].

ويرجع علي حسون أن هدف السلطان سليمان القانوني من عقد تلك المعاهدة لأجل الوصول إلى الأندلس واستعادتها، إذ لم يمضِ سوى خمسة وعشرين عاماً على خروجهم من غرناطة أخر المعاقل الإسلامية، ونظراً لموقع فرنسا المتاخم للحدود الشمالية لاسبانيا من جهة، ولعدم وجود منفذ بري آمن للمنطقة وضرورة الاعتماد على الطرق البحرية الأقرب إلى الهدف من جهة أخرى. لذلك لم يكن أمام السلطان مناص من الاستعانة بملك فرنسا العدو اللدود للإمبراطور شارل الخامس، وقد أدركت الدول الأوربية ذلك الهدف في حينه وتكاتفت للوقوف ضده[٢٧]. فيما يرى الباحث بسام العسلي أن معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية بدأت فكرتها في عام ١٥٢٥م، حينما بدأت بوادر الاتصالات الفرنسية العثمانية لإنقاذ فرانسوا الأول من اسر الإمبراطور شارل الخامس فتطورت العلاقة بين البلدين وتم إخراجها بثوب معاهدة تجارية بعد عقد من الزمن، وفكر خلال تلك المدة السلطان ملياً لتقبل عقد معاهدة مع فرنسا قبل وصول جان لافوريه لعقدها[٢٨].

بينما يشير روجر ميريمان إلى أن الملك فرانسوا الأول طلب من السلطان سليمان القانوني الدعم العسكري والمالي لمواجهة الإمبراطور شارل الخامس، وكان هذا الطلب أحد الأسباب الرئيسة التي سعى الملك الفرنسي من اجلها لعقد تلك المعاهدة، فضلاً عن أن الملك فرانسوا الأول طلب من السلطان العثماني إصدار أوامر للملاح الشهير خير الدين بربروسا بالإغارة على إمارة جنوة وإعادتها إلى فرنسا[٢٩]. وفي المقابل يؤكد المستشرق ستانفورد شو على أن المعاهدة كانت ذات مغزى عسكري، إذ قَّدم لافوريه عرضاً للسلطان تضمن خطة للقيام بحملة عسكرية مشتركة ضد إمبراطورية آل هابسبرغ[٣٠].

وعلى الرغم من أن هناك العديد من آراء المؤرخين والتي لم يتم ذكرها، لكن الواضح من استقراء الآراء التي وردت سلفاً أن أسباب عقد معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسة. الأول: محور اقتصادي يتمثل في تنشيط تجارة الدولة العثمانية والولايات التابعة لها، والحد من النفوذ المتزايد لتجارة البندقية، والثاني: محور سياسي يهدف إلى تمزيق وحدة الصف الأوربي ومحاولة استعادة الأندلس، والمحور الثالث: هو محور عسكري ويكمن في تحجيم الإمبراطور شارل الخامس وقوته العسكرية. وليس ثمة مانع أن

تكون تلك الأسباب قد اجتمعت وساهمت في اتخاذ مثل ذلك القرار من قبل السلطان، ولاسيما وان العامل المشترك بين السلطان العثماني والملك الفرنسي هو إضعاف الإمبراطور شارل الخامس، فدفعت تلك الأسباب بالسلطان لشق وحدة الصف الأوربي.

وبعد دراسة الأفكار السابقة في ضوء الاستقراء التاريخي الدقيق لطبيعة الأحداث التي تزامنت مع عقد معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية، فقد تبين أن الدولة العثمانية اتخذت من الامتيازات وسيلة للدفاع عن أراضيها وممتلكاتها الواسعة نظراً لصعوبة خوض المعارك على أكثر من جبهة في آن واحد. فتمخض عن تلك السياسة دور جديد للسلطان العثماني استطاع بموجبه التأثير في شؤون القارة الأوربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، فانصرفت الدول الأوربية إلى التنافس فيما بينها على موارد التجارة والتناحر على الزعامة الروحية للعالم النصراني مما أسفر عن سلسلة من الحروب الأهلية الطاحنة، وبعبارة أخرى فإن السلطان سليمان القانوني أراد أن يصل إلى قلب أوربا عن طريق تأجيج الصراع الديني بين الكنيسة الكاثوليكية والإمبراطورية الرومانية المقدسة من جهة وبين الكنيسة البروتستانتية الناشئة في شمال القارة الأوربية من جهة أخرى.

وثمة شواهد كثيرة تدل على صحة هذا الرأي وطبيعة المناخ السياسي السائد في فرنسا ومضاعفات ذلك على الساحة الأوربية الدينية المشتعلة، ومن أبرزها بقاء الملك فرانسوا الأول خارج مظلة الإمبراطور شارل الخامس الذي انتزع ذلك المنصب العالمي منه(إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة)، فضلاً عن ذلك رفض الملك فرانسوا الأول عقد معاهدة التحالف التي تقدم بها الإمبراطور شارل الخامس في عام ١٥٣٣م، لمواجهة السلطان العثماني الرابض على حدود الإمبراطورية الرومانية عند حدود مدينة فينا، فوجد السلطان سليمان القانوني في الملك الفرنسي أداة طيعة ورأس حربة سياسية يمكن تسخيرها لخدمة أهداف الدولة العثمانية بعيدة المدى أهمها القضاء على الإمبراطور شارل الخامس الذي أزعج السلطان العثماني باتصالاته مع الدولة الصفوية العدو اللدود للدولة العثمانية والتي أخذت تنافسها على زعامة المنطقة[٣١].

ونخلص مما سبق أن السلطان سليمان القانوني عقد معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لأجل دوافع تراوحت بين الاقتصادية والسياسية والدينية والحروب ولكنها ليست على درجة واحدة من الأهمية، إذ انقسمت إلى أسباب مباشرة تمثلت في رغبة الطرفين في مواجهة العدو المشترك لهما، وإقامة علاقات تجارية ثنائية منافسة للبندقية، وأخرى غير مباشرة القصد منها تحقيق أهداف بعيدة المدى تلخصت في إشعال نار الصراع الديني المحتدم بين الكنيسة الكاثوليكية وفرنسا وبعض المدن الأوربية وفتح جبهة أخرى على الإمبراطور شارل الخامس عبر تلك الأراضي، ولاسيما فرنسا المتاخمة لحدود إمبراطوريته وإن تلك الأسباب كانت تخدم مصالح الدولة العثمانية، وربما أدت إلى تحقيق العديد من المكاسب لها، إذ أتيحت للسلطان سليمان القانوني النفاذ إلى شمال القارة الأوربية وغربها وبالتالي الالتفاف حول إمبراطورية آل هابسبرغ، مما مكّن السلطان من إشغال الإمبراطور شارل الخامس بالفتن الداخلية والثورات، ولاسيما ثورة مارتن لوثر التي باتت تهدد شرعيته واشغلته عن مواجهة التوسعات العثمانية في أوربا.

عرض وتحليل بنود المعاهدة:

لقد أنكر العديد من المستشرقين توقيع فرنسا لمثل تلك المعاهدة مع الدولة العثمانية وجاء ذلك الإنكار حسب وجهة نظر كل واحد منهم، وربما كان من أسباب إنكار عقد تلك المعاهدة لعدم وجود النسخة الأصلية لبنودها، ولم يتم العثور عليها لحد الآن، وهذا ليسَ غريبا فهو شأن الكثير من المعاهدات التي عقدت واختفت نسخها الأصلية على مر العصور.

ويمكن أن نستعرض هنا بعض آراء المستشرقين حول إنكار تلك المعاهدة، فقد نفى المؤرخ ريتشارد لدج توقيع تلك المعاهدة جملة وتفصيلا مدعياً أن الملك فرانسوا الأول رفض التحالف مع السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٣٦م، فأدرك بعدها الملك الفرنسي الخطأ الذي ارتكبه مع السلطان فاستنجد مرة ثانية به عندما زاد ضغط الإمبراطور شارل الخامس عليه، فأرسل وفداً إلى الدولة العثمانية في عام ١٥٤١م، للتفاوض مع السلطان سلمان القانوني لأجل إحياء المعاهدة السابقة لكن السلطان رفض ذلك بسبب عدم ولاء الملك الفرنسي له[٣٢]. أما

المستشرق سكيليتر فأنه يؤكد أن فرنسا قامت بإعداد المعاهدة وعرضتها على السلطان العثماني لكنها لم تدخل حيز التنفيذ، لأن الملك الفرنسي لم يصادق عليها ولم تحصل فرنسا على الامتيازات إلا في عهد السلطان سليم الثاني(١٥٦٦-١٥٧٤م)[٣٣]، بينما يذكر ستانفورد شو إلى أن المعاهدة بين الدولة العثمانية وفرنسا لم تدخل حيز التنفيذ بسبب انشغال الملك فرانسوا الأول بمشاكله مع الإمبراطور شارل الخامس التي استمرت حتى وفاة الملك الفرنسي في عام ١٥٤٧م، وانتظرت الدولتان حتى عام ١٥٦٩م حينما تم إحياء تلك المعاهدة في ذلك العام[٣٤].

لقد ورد سابقاً انه لم يتم العثور على النسخة الأصلية للمعاهدة، ولكن المتوفر هو نسخة من نص المعاهدة مترجمة إلى اللغة الانكليزية وردت في كتاب الدبلوماسية في الشرق الأوسط للمؤلف هيروتز[٣٥]وتمت مقارنة بنودها مع البنود التي وردت في كتاب الدولة العلية العثمانية لمؤلفه محمد فريد بك المحامي والذي ترجمها بدوره من مجموعة البارون دي تستا، فلم نجد بينهما فرق يذكر، وفيما يلي بنود المعاهدة نقلاً عن محمد فريد بك المحامي:-

في أوائل شهر شباط عام ١٥٣٦م اتفق كل من المسيو جان لافوريه السفير الفرنسي في استانبول وإبراهيم باشا وزير السلطان سليمان القانوني سلطان الدولة العثمانية على عقد معاهدة عثمانية فرنسية وفق البنود الآتية:-

١- "البند الأول:- قد تعاهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم الأكيد والوفاق الصادق مدة حياتهما وفي جميع الممالك والولايات والحصون والمدن والموانئ والثغور والبحار والجزائر وجميع الأماكن المملوكة لهم الآن أو التي تدخل في حوزتهم فيما بعد، بحيث يجوز لرعاياهما وتابعيهما السفر بحراً بمراكب مسلحة أو غير مسلحة والتجول في بلاد الطرف الأخر والمجيء إليها والإقامة بها أو الرجوع إلى الثغور والمدن أو غيرها بقصد الاتجار على حسب رغبتهم بكمال الحرية بدون أن يحصل لهم أدنى تعدِ عليهم أو على متاجرهم.

٢- البند الثاني:- يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع الغير ممنوع الاتجار فيها ولسيرها ونقلها براً وبحراً من مملكة إلى أخرى مع دفع العوائد

والضرائب المعتادة قديماً بحيث يدفع الفرنساوي في البلاد العثمانية ما يدفعه الأتراك ويدفع الأتراك في البلاد الفرنساوية ما يدفعه الفرنساويون بدون أن يدفع أي طرفين عوائد ضرائب أو مكوساً أخرى.

٣- البند الثالث:- كلما يعين ملك فرنسا قنصلاً في مدينة القسطنطينية أو في بيرا(ميناء في أثينا) أو غيرهما من مدائن المملكة العثمانية كالقنصل المعين الآن بمدينة الإسكندرية يصير قبوله ومعاملته بكيفية لائقة ويكون له أن يسمع ويحكم ويقطع بمقتضى قانونه في جميع ما يقع في دائرته من القضايا المدنية والجنائية بين رعايا ملك فرنسا بدون أن يمنعه من ذلك حاكم أو قاضي شرعي أو أي موظف أخر ولكن لو امتنع أحد رعايا الملك عن إطاعة أوامر أو أحكام القنصل فله أن يستعين بموظفي جلالة السلطان على تنفيذها وعليهم مساعدته ومعاونته وعلى أي حال ليس للقاضي الشرعي أو أي موظف أخر أن يحكم في المنازعات التي تقع بين التجار الفرنساويين وباقي رعايا فرنسا حتى لو طلبوا منه الحكم بينهم وإن اصدر حكماً في مثل هذه الأحوال يكون حكمه لاغياً لا يعمل به مطلقاً.

٤- البند الرابع:- لا يجوز سماع الدعاوي المدنية التي يقيمها الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا جلالة السلطان ضد التجار أو غيرهم من رعايا فرنسا أو الحكم عليهم فيها ما لم يكن مع المدعين سندات بخط المدعي عليهم أو حجة رسمية صادرة من القاضي الشرعي أو القنصل الفرنساوي وفي حالة وجود سندات أو حجج لا تسمع الدعوى أو الشهادة مقدمها إلا بحضور ترجمان القنصل.

٥- البند الخامس:- ولا يجوز للقضاة الشرعيين أو غيرهم من مأموري الحكومة العثمانية سماع أي دعوة جنائية أو الحكم ضد تجار ورعايا فرنسا بناء على شكوى الأتراك أو جباة الخراج أو غيرهم من رعايا الدولة العلية بل على القاضي أو المأمور الذي ترفع إليه الشكوى أن يدعوا المتهمين بالحضور بالباب العالي محل إقامة الصدر الأعظم الرسمي. وفي حالة عدم وجود الباب المشار إليه(أي إذا حصلت الواقعة في محل غير الأستانة)

يدعوهم أمام اكبر مأموري الحكومة السلطانية وهناك يجوز قبول شهادة جابي الخراج والشخص الفرنساوي ضد بعضهما.

٦- البند السادس:- لا يجوز محاكمة التجار الفرنساويين ومستخدميهم وخادميهم فيما يختص بالمسائل الدينية أمام القاضي أو السنجق بيك- الحاكم الإداري – أو الصوباشي أو غيرهم من المأمورين بل تكون محاكمتهم أمام الباب العالي، ومن جهة أخرى يكون مصرح لهم بإتباع شعائر دينهم ولا يمكن جبرهم على الإسلام أو اعتبارهم مسلمين ما لم يقروا بذلك غير مكرهين.

٧- البند السابع:- لو تعاقد واحد أو أكثر من رعايا فرنسا مع أحد العثمانيين أو اشترى منه بضائع أو استدان منه نقوداً ثم خرج من الممالك العثمانية قبل أن يقوم بما تعهد به فلا يسأل القنصل أو أقارب الغائب أو أي شخص فرنساوي أخر عن ذلك مطلقاً، وكذلك لا يكون ملك فرنسا ملزماً بشيء، بل عليه أن يوفي طلب المدعي من شخص المدعى عليه أو أملاكه لو وجدت بأراضي الدولة الفرنساوية أو كان له أملاك بها.

٨- البند الثامن:- لا يجوز استخدام التجار الفرنساويين أو مستخدميهم أو خدامهم أو سفنهم أو(قواربهم) أو ما يوجد بها من اللوازمات أو المدافع أو الذخائر أو التجارة جبراً عنهم في خدمة جلالة السلطان الأعظم أو غيره في البر والبحر ما لم يكن ذلك بطوعهم واختيارهم.

٩- البند التاسع:- يكون لتجار فرنسا ورعاياها الحق في التصرف في كافة متعلقاتهم بالوصية بعد موتهم، وعند وفاة أحد منهم وفاة طبيعية أو قهرية عن وصية فتوزع أمواله وباقي ممتلكاته على حسب ما جاء بها، ولو توفي ولم يوصِ فتسلم تركته إلى وارثه أو الوكيل عنه بمعرفة القنصل لو كان في محل وفاته قنصل وإلا فتحفظ التركة بمعرفة قاضي الجهة بعد أن تعمل بها قائمة جرد على يد شهود. أما لو كانت الوفاة في جهة فيها قنصل فلا يكون للقاضي أو المأمور بيت المال أو غيرهما حق في ضبط التركة مطلقاً، ولو سبق ضبطها بمعرفة أحد منهم يصير تسليمها إلى القنصل أو من ينوب عنه لو طلبها قبل الوارث أو وكيله وعلى القنصل توصيلها وتسليمها إلى صاحب الحق فيها.

١٠- البند العاشر:- بمجرد اعتماد جلالة السلطان وملك فرنسا لهذه المعاهدة فجميع رعاياهما الموجودين عندهما أو عند تابعيهما أو على مركبهما أو سفنهما أو في محل أو إقليم تابع لسلطتهما في حالة الرق. سواء أكان ذلك بشرائهم أو بأسرهم وقت الحرب، يصير إخراجهم فوراً من حالة الاسترقاق إلى بحبوحة الحرية بمجرد طلب وتقرير السفير أو القنصل أو أي شخص أخر معين لهذا الخصوص ولو كان أحدهم قد غير دينه ومعتقده فلا يكون ذلك مانعاً لإطلاق سراحه. ومن الآن فصاعداً لا يجوز لجلالة السلطان أو ملك فرنسا ولا لقبودانات البحر ورجال الحرب أو أي شخص أخر تابع لأحدهما أو لمن يستأجرونهم لذلك سواء في البر والبحر اخذ أو شراء أو بيع أو حجز أسرى الحرب بصفة أرقاء ولو تجاسر قرصان أو غيره من رعايا أحد الدولتين المتعاقدتين على أخذ رعايا الطرف الأخر أو اغتصاب أملاكه أو أمواله يصير إخبار حاكم الجهة وعليه ضبط الفاعل ومعاقبته على مخالفته شروط الصلح عبرة لغيره ورد ما يوجد عنده من الأشياء المغتصبة إلى من أخذت منه. وإذا لم يضبط الفاعل فيمنع هو وجميع شركائه من الدخول في البلاد وتضبط ممتلكاته لجانب الحكومة التابع إليها ويصير التعويض على ما حصل له من الضرر مما يصادر من أملاك الجاني. وهذا لا يمنع من مجازاته لو صار ضبطه فيما بعد. وللمجني عليه أن يستعين على الحصول على ذلك بضامني هذا الصلح وهم السر عسكر عن الجانب السلطاني واكبر القضاة عن ملك فرنسا.

١١- البند الحادي عشر:- لو تقابلت دونانمات – أسطول – أحد الدولتين المتعاقدتين ببعض مراكب رعايا الدولة الأخرى فعلى هذه المراكب تنزيل قلوعها ورفع أعلام دولتها حتى إذا علمت حقيقتها لا تحجزها أو تضايقها السفن الحربية أو أي تابع آخر للدولة صاحبة الدونانمة. وإذا حصل ضرر لأحدهما فعلى الملك صاحب الدونانمة تعويض هذا الضرر فوراً. وإذا تقابلت سفن رعايا الدولتين فعليهما رفع العلم وإبداء السلام بطلقة مدفع والمجاوبة بالصدق لو سال ربانها عن الدولة التابع إليها ولما تعلم حقيقتها لا يجوز لأحدهما أن تفتش الأخرى بالقوى أو تسبب لها أي عائق كان.

١٢- البند الثاني عشر:- إذا وصلت إحدى المراكب الفرنساوية سواءً بطريق الصدفة أو غيرها إلى إحدى موانئ أو شطوط الدولة العلية تعطى ما يلزمها من المأكولات وغيرها من الأشياء مقابل دفع الثمن المناسب بدون إلزامها تفريغ ما بها من البضائع لدفع الأثمان، ثم يباح لها الذهاب أينما تريد. وإذا وصلت إلى الأستانة وأرادت السفر منها بعد الاستحضار على جواز الخروج من أمين الكمرك ودفع الرسم اللازم وتفتيشها بمعرفة الأمين المشار إليه فلا يجوز ولا يمكن تفتيشها في أي محل آخر ألا عند الحصون المقامة بمدخل غاليبولي عند مضيق الدردنيل بدون دفع شيء مطلقاً لا عند هذا المضيق ولا في أي مكان آخر عند خروجها خلاف ما صار دفعه سواء كان الطلب باسم جلالة السلطان أو أحد مأموريه.

١٣- البند الثالث عشر:- لو كسرت أو أغرقت مراكب إحدى الدولتين بالصدفة أو غيرها عند البلاد التابعة للطرف الأخر فمن ينجو من هذا الخطر يبقى متمتعا بحريته لا يمانع في أخد ما يكون له من الأمتعة وغيرها أما لو غرق جميع من بها فما يكون تخليصه من البضائع يسلم إلى القنصل أو نائبه لتسليمها لأربابها بدون أن يأخذ القبودان باشا أو السنجق بيك أو الصوباشي أو القاضي أو غيرهم من مأموري الدولة أو رعاياها شيئاً منها، وإلا فيعاقب من يرتكب ذلك اشد العقاب، وعلة هؤلاء المأمورين أن يساعدوا من يخصص لاستلام الأشياء المذكورة.

١٤- البند الرابع عشر:- لو هرب أحد الأرقاء المملوكين لأحد العثمانيين واحتمى في بيت أو مركب أحد الفرنساويين فلا يجبر الفرنساوي إلا على البحث عنه في بيته أو مركبه ولو وجد عنده يعاقب الفرنساوي بمعرفة قنصله ويرد الرقيق لسيده، وإذا لم يوجد الرقيق بدار أو مركب الفرنساوي فلا يسأل عن ذلك مطلقاً.

١٥- البند الخامس عشر:- كل تابع لملك فرنسا إذا لم يكن أقام بأراضي الدولة العلية مدة عشر سنوات كاملة بدون انقطاع لا يلزم بدفع الخراج أو أي ضريبة أياً كان اسمها ولا يلزم بحراسة الأراضي المجاورة أو مخازن جلالة السلطان ولا بالشغل في الترسانة أو أي عمل آخر. وكذلك تكون معاملة رعايا الدولة في بلاد فرنسا. وقد اشترط ملك

فرنسا أن يكون للبابا وملك انكلترا أخيه وحليفه الأبدي وملك اسكتلندا الحق في الاشتراك بمنافع هذه المعاهدة لو أرادوا بشرط أنهم يبلغون تصديقهم عليها إلى جلالة السلطان ويطلب منه اعتماد ذلك في ظرف ثمانية شهور تمضي من هذا اليوم.

١٦- البند السادس عشر:- يرسل كل من جلالة السلطان وملك فرنسا تصديقه للآخر على هذه المعاهدة في ظرف ستة شهور تمضي من تاريخ إمضائها مع الوعد من كليهما بالمحافظة عليها والتنبيه على جميع العمال والقضاة والمأمورين وجميع الرعايا بمراعاة كامل نصوصها بكل دقة. ولكي لا يدعي أحد الجهل بهذه المعاهدة يصير نشر صورتها في الأستانة والإسكندرية ومصر ومرسيليا و الميناء الفرنسي (ناربونة) وجميع الأماكن الشهيرة في البر والبحر التابعة لكل من الطرفين"[٣٦].

يتضح لنا بعد الاطلاع على بنود المعاهدة وقراءتها أنها انطوت على العديد من الجوانب حسب رأي المؤرخين، منها اقتصادية وسياسية وقضائية وهذا الرأي الذي ذهب إليه يوسف الثقفي[٣٧]، بينما ترى ليلى الصباغ أن المعاهدة اشتملت على معاهدتين متصلتين واحدة تجارية اتسمت بالعدل والمساواة بين الطرفين، وأخرى خاصة بإقامة الفرنسيين وقد غلب عليها الحيف في حق العثمانيين، ولم يحدث أي استدراك لذلك الخلل في التعديلات اللاحقة للمعاهدة[٣٨].

لكن هنا سوف نتناول المعاهدة من زاوية أخرى مسترشداً بآراء الباحثين السابقين الذي تطرقوا إليها، فلو تمعنا قليلاً في البنود التي غلبت عليها الصبغة الثنائية والتي أشارت إلى طرفي المعاهدة بصورة واضحة دون تمييز نلاحظها انحسرت في خمسة بنود فقط، وهي البند الأول والبند الثاني والبند العاشر والبند الحادي عشر والبند الثالث عشر، وكذلك الجزء المتعلق في إعلان المعاهدة في بعض المدن الرئيسة في البلدين والتي جاء بها البند السادس عشر، وهذه المساواة في تلك البنود تمثلت في المضمون وحده دون التنفيذ. فيتضح لنا أن الأحادية والانحياز في تلك البنود هي الصفة التي لازمت تلك البنود برمتها، وبعبارة أخرى كانت فرنسا هي المستفيدة الأكبر من المعاهدة نظراً لحاجتها إلى تلك التسهيلات والضمانات لحماية رعاياها، وزيادة حصتها من التجارة العالمية وإيجاد نوع من التوازن في القوى يحميها من

أطماع الإمبراطور شارل الخامس، ولا يمكن تجاهل المكاسب الظاهرية للدولة العثمانية في تلك المواد.

من المعروف سلفاً أن السفن العثمانية كانت تتمتع بقوة ولا تحتاج إلى ترخيص للملاحة في طرق التجارة البحرية، لأنها كانت تقع تحت سيادتها، لكن الحصول على هكذا حق قانوني كما جاء في البند الأول خولها من الاقتراب من الموانئ التابعة لأسرة آل هابسبرغ بيسر وأمان وبالتالي مكنها من القيام بأعمال استخباراتية وعسكرية ضد تلك الإمبراطورية حسب الظروف والإمكانيات المتاحة. أما فرنسا فقد استفادت كثيراً من تلك الناحية لكونها الطرف الأضعف في خضم الأحداث المتعاقبة عليها وعلى أمنها واستقلالها، كما أن الشرط اقترن بحرية التجارة بحسب البند الثاني من المعاهدة، إذ أن كان من المتعذر على الفرنسيين المخاطرة بالإبحار في المياه العثمانية دون توفير التسلح الضروري لمواجهة أعمال القرصنة الشائعة في ذلك العصر، كذلك الخوف من أساطيل الإمبراطور شارل الخامس التي كانت تجوب بحار واسعة بحكم هيمنتها على أجزاء شاسعة من الممالك الأوربية، وبعبارة أخرى فإن حرية التجارة في ذلك الوقت كانت تتطلب حماية عسكرية للسفن الأمر الذي ضمنته المعاهدة لفرنسا.

أن القسم الأكبر من رعايا الدولة العثمانية قد أتخذ من الجهاد مهنة لهم، ولم يكن للتجار العثمانيين أنشطة واسعة في الخارج نظراً لقلة إقبالهم على تلك المهنة، ولذلك انيطت مهمة توفير البضائع الضرورية للذميين منذ قيام الدولة العثمانية، فؤكلت تلك المهمة للتجار الفرنسيين وتعاقبت على ذلك الدور العديد من شعوب أوربا المختلفة، وتحكمت بهم الدولة العثمانية للحيلولة دون هيمنة طرف واحد على تلك الأنشطة بصورة مطلقة. ولقد وجدت الدولة العثمانية في فرنسا بغيتها في ذلك العصر، إذ كانت الأداة الجديدة ضمن القائمة الطويلة من الدول التي سخرها سلاطين بني عثمان لخدمة الاقتصاد العثماني وتغذية موارد الجهاد ضد النصارى وفتحت فرنسا في ذلك الوقت نافذة لها على التجارة مع الشرق بعيداً عن المخاطر المباشرة التي كانت تهددها مما وفر لها مكاسب تجارية استثنائية ضمن صمودها أمام المحاولات العسكرية المتكررة للإمبراطور شارل الخامس ضدها.

أما البند العاشر من بنود المعاهدة فقد أشار فيه إلى أسرى الحروب والرقيق فهو زيادة مقصودة في المعاهدة، لأنه كان يخدم الأهداف البعيدة التي كانت تتطلع إليها الدولة العثمانية،

ومن الواضح أن أعداد الرقيق من الدولتين لم يكن كبيراً وذلك لقلة اشتباكاتهما العسكرية المباشرة ولم يكن للعثمانيين جبهة في غرب أوربا، وربما كان القصد من إدراج ذلك البند هو بعث رسالة قوية للدول التي ناصبت العثمانيين العداء بمثل ذلك التنازل، وتقديم عربون صداقة سلفاً لمن أراد الكف عن القتال والتمتع بمزايا تفصيلية في ظل الصراع المحتوم على الأسواق والمنتجات معاً.

أما البند الحادي عشر والذي يخص رفع علم الدولة على السفن المشتركة في المعاهدة لأجل تفادي أي هجوم مسلح وفي حالة وقوع ذلك الهجوم فأن الطرف الذي وقع عليه الضرر تحفظ حقوقه وتغريم المتسبب وتحميله التبعيات القانونية لأجل اتخاذ احتياطات أمنية أكثر وحماية سفن كل من يشترك في تلك المعاهدة. فضلاً عن أن السفن التي تتعرض للعطل تكون قد وجدت ملاذاً آمناً في الطرف الآخر الموقع على تلك المعاهدة ونعم ركابها بالحماية والسلام ويتلقون معاملة حسنة وهذا ما كانت تفتقر إليه الدول الأوربية التي كانت أساطيلها تجوب البحار فتضطر إلى سلوك طرق ابعد لتامين حماية لها فتتحمل كلفة اكبر لتفادي أراضي الأعداء، وتلك تُعَّد رسالة ايجابية أرسلها السلطان سليمان القانوني للدول الأوربية المترددة في الدخول في مفاوضات معه وهذا ما ورد في البند الثالث عشر.

وعند قراءة البند الخامس عشر من تلك المعاهدة نخرج بنتيجة مفادها وهي أن الدولتين شجعتا رعاياهما على الإقامة في بلد الطرف الآخر لمدة طويلة وذلك التوجه يتطلب يقظة ورقابة على الأجانب إذا أرادت أي من الدولتين المحافظة على أسرارها ومشاكلها الداخلية حتى لا تستعمل أي دولة مشتركة في المعاهدة رعاياها لإغراض التجسس أو زعزعة الاستقرار في الدولة الأخرى.

وتُعَّدُ البنود الأول والتاسع والثاني عشر والرابع عشر ذات صبغة أحادية في حق الدولة العثمانية وتتعلق مجملها بالأحكام المدنية والقضايا الجنائية التي يكون الرعايا الفرنسيون طرفاً فيها، وقد منحت فرنسا حق تعيين قنصل لها في المكان الذي تراه مناسباً لها للقيام بمهام القاضي بين رعايا بلاده، لان الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية العثمانية بحق رعاياها تُعَّدُ باطلة. بينما لم ترد أي إشارة إلى وضع الرعايا العثمانيين المقيمين في فرنسا وعلاقاتهم

بالمحاكم الرسمية الفرنسية، بل أن العثمانيين منحوا حق الاحتكام إلى المحاكم الشرعية في دولتهم إذا كان خصومهم من الفرنسيين. وبذلك استثناء واضح لصالح الرعايا الفرنسيين وانحياز ضد رعايا الدولة العثمانية وهو مخالفة صريحة لأبسط معاني العدل والمساواة، فعلل سبب ذلك من قبل المستشرق (جالاتي) إلى ندرة وجود الرعايا العثمانيين في فرنسا وأكد على إن العثمانيين لا يتمتعون بأي امتيازات في فرنسا، مقارنة مع نظائرهم الفرنسيين المقيمين في أراضي الدولة العثمانية[٣٩].

إن التفاوت في الامتيازات على الصعيد السياسي كان واضحاً في بنود المعاهدة، التي نصت على حق حماية القنصل الفرنسي من مطالبته بدفع ديون رعاياه وإعفاء الملك من دفع التعويضات، بينما لا توجد مقابل ذلك أي إشارة للسفير العثماني أو السلطان، وأخيراً فان البند الرابع عشر والذي ألزم الفرنسيين المقيمين في الدولة العثمانية بتفتيش بيوتهم وسفنهم للبحث عن الرقيق العثمانيين الهاربين، فلم ترد إشارة في بنود المعاهدة بالمثل فيما يخص العثمانيين المقيمين في فرنسا إن وجدوا، ويُعَّدُ هذا البند ذات فائدة كبيرة للدولة العثمانية، إذ حال بين الفرنسيين وبين إيواء المعارضين وأعضاء الإرساليات التبشيرية وغيرهم، إلا أن حصر اتخاذ العقوبة المناسبة في حال ثبوت تهمة الإيواء في القناصل الفرنسيين يفقد هذا البند قوته، لان العقوبة سوف تكون مخففة نظراً لتأثير عاطفة فرنسا على رعاياها.

ويتضح مما تقدم أن المعاهدة لم تكن مضرة بالدولة العثمانية ومصالحها كما يتبادر إلى الذهن، وأما التباين في الحقوق الممنوحة للطرفين فسببه اختلاف مصالح الدولة وأهدافها من وراء عقد تلك المعاهدة، ويمكن أن يُعَّد هذا الحديث إجابة على كثير من التساؤلات التي شغلت أذهان الباحثين والمؤرخين حول تنازل الدولة العثمانية عن سيادتها على الرعايا الأجانب المقيمين على أراضيها.

نتائج المعاهدة:

لم تكن معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية شراً محضاً في حق الدولة العثمانية وذلك للنتائج الآتية:-

١- أن المعاهدة أثمرت عن فتح المجال أمام التجار العثمانيين عموماً، وعلى وجه الخصوص النصارى من رعايا الدولة، وكذلك سكان مناطق شمال أفريقيا بما فيهم رّياس البحر المجاهدين، للاستفادة من التبادل التجاري بين البلدين وتحويل تعاملهم عن المناطق التجارية في ايطاليا وفي مقدمتها البندقية التي ساهمت في تمويل الكثير من الحملات الصليبية ضد العثمانيين(٤٠).

٢- تمكن السلطان سليمان القانوني بواسطة تلك المعاهدة من إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد العثماني عامة وتجارة الدولة العثمانية بصفة خاصة وتخليصها من الارتهان لإحدى الدول الأوربية، كما ساعدت المعاهدة على تنوع مصادر البضائع المستوردة إلى الدولة العثمانية فاستغل السلطان مبدأ المعاملة بالمثل في الجانب التجاري وأوفد تجار رسميين يعملون لحساب الدولة، معفيين من الضرائب والرسوم الكمركية ويتمتعون بالحماية، وكان السلطان يهدف إلى زيادة عدد التجار العثمانيين المتعاملين مع فرنسا لكسر احتكار الذميين للتجارة الخارجية من ناحية(٤١)، والاستفادة من جمع المعلومات عن الشريك في المعاهدة ومصداقيته ونواياه من ناحية أخرى، ناهيك عن الاطلاع عن كثب على أحوال رعيته غير المسلمة واتصالاتهم مع الفرنسيين، كما أن المعاهدة أعادت الحياة الاقتصادية إلى ميناء الإسكندرية الحيوي السابق وساهمت بشكل فعال في أخراج الموانئ الشامية من العزلة التي فرضتها عليها الكشوفات الجغرافية وفتحت المجال لتلك الموانئ للتعامل مع الفرنسيين(٤٢)، فضلاً عن أن المعاهدة قدمت فائدة كبيرة للتجار الفرنسيين، وجذبت الكثير من التجار الأوربيين للعمل في الدولة العثمانية فشكل ذلك صدمة كبيرة للقوى الأوربية التي أرادت تدمير الاقتصاد العثماني وتجفيف منابعه المالية(٤٣).

٣- أن معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية تسبب في خسارة اسبانيا اقتصادياً بعد أن استعادت الموانئ العربية في البحر الأبيض المتوسط نشاطها، مما اضطرها للبحث عن

موارد مالية جديدة في أمريكيا الشمالية لتعويض خسارتها، ولاسيما الخسائر التي لحقت بها نتيجة الهزائم التي مني بها الإمبراطور شارل الخامس على يد السلطان سليمان القانوني في شمال أفريقيا ووسط أوربا والتي أسهمت المعاهدة في تحقيقها إلى حد كبير(٤٤)، ويُعَّدُ ذلك رداً بليغاً على أراء بعض المؤرخين الذين قالوا بان التحالف العثماني الفرنسي لم يكن لهُ أي فائدة تذكر بسبب أزمة الثقة بين الطرفين والناتج عن الرواسب الدينية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

٤- تمكنت الدولة العثمانية من مهاجمة ممتلكات الإمبراطور شارل الخامس في ايطاليا واسبانيا عبر قواعدها في الموانئ الفرنسية التي أنشأت بعد عقد تلك المعاهدة، إذ أصبح ميناء طولون الفرنسي في عام ١٥٤٣م أحد أهم تلك القواعد، وقد أخلته فرنسا للأسطول العثماني الذي كان تحت إمرة خير الدين بربروسا قبودان البحرية العثمانية والذي تمكن عن طريق أسطوله من حماية سواحل شمال أفريقيا من الغزو الصليبي(٤٥)، وقد اقر بعض المؤرخين الغربيين بالنصر العثماني بعد عقد تلك المعاهدة ومنهم فيليب مانسيل حينما أكد على أن المعاهدة قد أثرت في معظم النواحي السياسية في أوربا، بل ومكنت فرنسا بموجبها من تغيير حكام الأقاليم والمقاطعات في أوربا الموالين لأسرة آل هابسبرغ(٤٦).

٥- أن من أهم النتائج السياسية التي حققتها معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية وما تمخض عنها هو عقد معاهدة بين السلطان سليمان القانوني والإمبراطور شارل الخامس في عام ١٥٤٧م والذي اعترف بموجبها الأخير بفتوحات الدولة العثمانية في أوربا، فضلاً عن موافقته على إقامة المجر والنمسا وبوهيميا علاقات تجارية مع الدولة العثمانية، وقبوله بمعاقبة الرعايا الفارين من الدولة العثمانية إلى إمبراطوريته، كما منعت تلك المعاهدة شارل الخامس من استعمال لقب(إمبراطور) في كتبه الرسمية التي ترسل إلى السلطان العثماني واقتصاره على لقب الملك فقط، وحصر لقب(إمبراطور) في السلطان سليمان القانوني وحده دون سائر ملوك أوربا، وقد ألزمت كل من فرنسا والبندقية والبابا في روما بتطبيق تلك الشروط، لذلك تُعَّد معاهدة عام ١٥٤٧م القمة التي وصلت إليها الدولة العثمانية، لأنها

حسمت الصراع بين السلطان سليمان القانوني والإمبراطور شارل الخامس بعد ثلاثين عام من المعارك المتواصلة، واعترفت أوربا بأسرها بتلك العاهدة[٤٧].

٦- أما في الجانب العسكري فقد حققت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية مكاسب لا يمكن التغافل عنها أهمها توسيع الاتصال بين العثمانيين والفرنسيين وتبادل الخبرات العسكرية وإقامة التحالفات بينهما، إذ عملت فرنسا على الاستفادة من التقدم العسكري العثماني وكلفت سفيرها في استانبول بمرافقة السلطان العثماني في حملاته الموجهة ضد الدولة الصفوية في تلك المدة، وذلك للاطلاع عن كثب على مستوى التطور الذي وصل إليه الجيش العثماني، وعلى إثرها قدم السفير الفرنسي إلى السلطان سليمان القانوني طلباً يرجوه فيه على موافقته على القيام بحملة عسكرية على النمسا لمصلحة فرنسا، فضلاً عن أن الدولة العثمانية وفرنسا عقدتا اتفاقاً عسكرياً في عام ١٥٥٣م[٤٨]، أهم ما جاء فيه أن فرنسا تتكلف بدفع جميع النفقات للأسطول العثماني المكون من ستين سفينة بحرية والذي كان يحارب جيش الإمبراطور شارل الخامس على جبهات متعددة من إمبراطوريته، كما وافقت فرنسا على أن يستأثر السلطان العثماني وحده بالغنائم من السفن الحربية والأموال والأسرى، بينما يترك لفرنسا المؤن والأراضي بعد أن يختار الجيش العثماني المواقع الحيوية لهُ[٤٩].

هنا يمكن القول أن استعمال جيشاً أوربياً في المعارك ضد جيشاً أوربياً آخر يُعَّدُ في حد ذاته نصراً كبيراً للعثمانيين، فأدت تلك السياسة إلى زيادة الدور العثماني في تغيير خارطة أوربا السياسية وبالتالي فرض القوة العسكرية العثمانية على مجريات الأمور فيها، بصورة غير مباشرة عن طريق طرف أوربي والمتمثل بفرنسا.

٧- ومن النتائج المهمة لمعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية أن تاريخ عقدها وآثارها تجاوزت الزمن الذي عقدت فيه، وقد ذكر المؤرخ نويل باربر أن المعاهدة التي تم عقدها بين السلطان سليمان القانوني والملك الفرنسي فرانسوا الأول ظلت عاملاً حيوياً في السياسة الأوربية لمدة قرنين من الزمان[٥٠]، حتى أطلق على تلك المدة عصر سيطرة العثمانيين على العالم والتي شملت القرن السادس عشر[٥١].

٨- وفي ميدان آخر حققت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية مكاسب سياسية واقتصادية للدولة العثمانية، ولاسيما حينما بذل الملك فرانسوا الأول جهوداً دبلوماسية كبيرة لانتزاع البندقية من قلب التحالفات الأوربية المشكلة ضد الدولة العثمانية، وعهد إلى تلك المهمة إلى المبعوثين(رنسون) و(كانتلمو) فنجحا في عام ١٥٣٩م في عقد معاهدة صلح بين البندقية والدولة العثمانية، فوجه بذلك الملك الفرنسي ضربة قاسية لملوك أوربا وبابوية روما والذين لم يفيقوا بعد من صدمة معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية[٥٢].

٩- أن الدولة العثمانية حصلت على مكاسب كبيرة بعد عقد تلك المعاهدة، ومقابل ذلك فقد حصلت فرنسا على مكاسب جراء عقد المعاهدة، وكان أهمها إنقاذها من براثين الإمبراطور شارل الخامس حينما أرسلت الدولة العثمانية أسطولها الحربي إلى بحر مرسيليا لنجدة الأسطول الفرنسي من الهزيمة المؤكدة أمام أسطول الإمبراطور شارل الخامس فتمكن الأسطول الفرنسي بمساعدة الأسطول العثماني من تحقيق النصر على أسطول الإمبراطور بعد معارك دامية[٥٣]. ولا يقلل ذلك الهدف المشترك بين الطرفين بحال من الفائدة التي حصلت عليها الدولة العثمانية ولو انهارت قوة فرنسا أمام قوة الإمبراطورية الرومانية المقدسة سوف تؤدي إلى إلحاق ضرر كبير في مصالح الدولة العثمانية نتيجة لتغير الواقع السياسي في أوربا وتنامي القوة العسكرية والاقتصادية وارتفاع الروح المعنوية لصالح الإمبراطور شارل الخامس والذي من الممكن أن يحيل منطقة شمال أفريقيا إلى جزء لا يتجزء عن إمبراطوريته، ناهيك عن المتاعب التي سوف تواجه العثمانيين في غرب أوربا بسبب إخضاع تلك المنطقة لسيطرة الإمبراطور، فضلاً عن أن السلطان قد نجح في تسخير الجيوش الفرنسية للقيام بحملات عسكرية ضد جيوش الإمبراطورية الرومانية المقدسة وإلحاق العديد من الهزائم بتلك الجيوش وهذا بلا شك كان يخدم مصالح الدولة العثمانية.

١٠- أما ما حصلت عليه فرنسا في الجانب الاقتصادي من السلطان سليمان القانوني ضمن المعاهدة كان بالدرجة الأولى لمصلحة التجار الفرنسيين، إذ بسطت فرنسا سيطرتها على تجارة البحر الأبيض المتوسط بسبب ما قدم لها السلطان من تنازلات من جهة، وانشغال

البندقية واسبانيا بصراعاتهما العسكرية التي امتدت إلى الصراع على الموارد والأسواق من جهة أخرى(٥٤)، كما وضعت المعاهدة حلاً لكافة المشاكل التي واجهت تجارة فرنسا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، ومهدت الطريق أمامها لتحقيق أهدافها السياسية والدينية في تلك المنطقة، وفق ما جاء في الشق الثاني المتعلق بالجوانب الحقوقية والقضائية التي حصلت عليها فرنسا(٥٥). وهذا ضرر فادح لحق بالدولة العثمانية ولا يُختلف عليه، ولكن ليس في عهد السلطان سليمان القانوني، وإنما في عهود من جاؤوا بعده والذي أفرطوا في مقدرات الدولة ومصيرها ممن آلت إليهم مقاليد الحكم حينما شهدت عهودهم حالة من الضعف والانحلال وتدخل الحريم والجواري والجيش الانكشاري في الحكم، وان فرضنا جدلاً حدث ذلك في عهد السلطان سليمان القانوني فإنه كانت لديه القدرة السياسية والعسكرية لإيقاف العمل بتلك المعاهدة وإلغائها.

الخاتمة:

لقد توصل البحث بعد إتمامه إلى النتائج الآتية:-

١- إن معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية يجب دراستها بجدية وموضوعية وحيادية قبل إطلاق الآراء والتكهنات عليها، ولاسيما أنها شغلت الباحثين والدارسين قديماً وحديثاً، وان اغلبهم يعدها نقطة بداية ضعف وانحلال الدولة وهذا ليسَ صحيحاً، لأنها كانت اكبر وأضخم انجاز سياسي حققته الدولة العثمانية في تاريخها، وعن طريقها تمكن السلطان سليمان القانوني القضاء على ألد أعدائه وهو الإمبراطور شارل الخامس الذي اعتزل الحياة السياسية مرغماً واعترافه بمكانه السلطان العثماني وسلطته.

٢- لا يعني إن معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية ليس عليها مآخذ، بل على العكس من ذلك فإن الدولة العثمانية قدمت لفرنسا تنازلات لم تكن تحلم بها أو تتوقعها، ولاسيما أن السلطان عقد تلك المعاهدة في قمة مجده وقوته وهذا ما أثار جدل واستغراب الكثير من المؤرخين منذ تاريخ عقدها والى الآن، لا بل وفاجأت الكثير من الدول الأوربية في ذلك الوقت، والحقيقة إن العدل والإنصاف حول تلك المعاهدة مطلباً ضرورياً مراعاة للظروف

التي أحاطت بالدولة العثمانية مما دفعها لعقد مثل تلك المعاهدة، ولا ينكر أن المعاهدة واحدة من أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى ضعف وسقوط الدولة العثمانية، أي إن المعاهدة أصبحت عبئاً على الدولة ولكن ليس في عهد السلطان سليمان القانوني، إنما في عصور متأخرة حينما تولى عرش الدولة سلاطين ضعاف من الذين سمحوا للحريم والجيش الانكشاري بالتدخل في شؤون الحكم.

٣- لقد استغل السلطان سليمان القانوني بمهارة فائدة حالة الصراع الديني التي كانت تشهدها أوربا بين الباباوات والملوك للضغط على الإمبراطورية الرومانية المقدسة من جهة، ولتكريس الخلاف الديني بين الشعوب الأوربية من جهة أخرى، فأشعل بذلك نار الحرب الأهلية التي اجتاحت أوربا لعقود طويلة أشغلتها عن مواجهة الدولة العثمانية التي بدا يدب الضعف في جسدها.

٤- ساهمت تلك المعاهدة في توفير الحماية للمسلمين في الأندلس عن طريق الجبهة الفرنسية، كما حالت دون استيلاء الأوربيين على شمال أفريقيا، وكسرت شوكة الأسبان في البحر الأبيض المتوسط، والبرتغاليين في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية والهند، وحدت من نمو تلك القوتين خارج القارة الأوربية، وعرقلت حركة الاستكشافات الجغرافية التي كانتا تقومان بها.

٥- إن انتصار السلطان سليمان القانوني بعد تلك المعاهدة على الإمبراطور شارل الخامس وانتشار دعوة حركة الإصلاح الديني في أوربا شجع الكثير من الدول الأوربية على المناداة بالاستقلال عن الإمبراطورية الرومانية المقدسة، فغرس السلطان بذلك بذور الهوية القومية لدى شعوب أوربا، الأمر الذي اشغل تلك الدول عن القيام بأي حملة صليبية ضد الدولة العثمانية.

٦- إن الامتيازات التجارية التي منحها السلطان سليمان القانوني للفرنسيين والبنادقة أسهمت في إرساء أسس النظام الرأسمالي وارتباط السلطان بالتجار ومن ثم الدول البروتستانتية، وبذلك يكون السلطان قد حقق انتصاراً على الإمبراطورية الرومانية والكنيسة الكاثوليكية بعد عقود من وفاته.

الهوامش:

(1) Halil Inalick, An Economic and Social History of the Ottoman Empire, Cambridge, 1994, Vol. I, p. 134.

(٢) جمهورية راگوزا: تقع في الجنوب الغربي من البوسنة، أسفل سواحل دالماجيا، أسسها السلاف والصرب، أطلق عليها الأوربيون في العصور الوسطى اسم (رانيكا) وعرفت فيما بعد (راگوزا)، أما العثمانيون فأطلقوا عليها (دوبروفنيك / دوبرفنديك) أي الشجراء، وأرض هذه الجمهورية غير صالحة للزراعة، لذلك انصرف سكانها للعمل في التجارة. لمزيد من التفاصيل ينظر: بيتر شوجر، أوربا العثمانية (١٣٥٤-١٨٠٤م)، ترجمة عاصم الدسوقي، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٩١-٢٠٥.

(٣) سعيد أحمد برجاوي، الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٣٣م، ص٣٣.

(٤) جان لافوريه:- رجل من أصل هنغاري كان راهباً من فرسان القديس يوحنا، وكانت تربطه علاقة حميمة بالملك فرانسوا الأول وله صلة وثيقة بالعائلة الفرنسية المالكة، تم اختياره من قبل الملك الفرنسي للقيام بمهمة إجراء المفاوضات لأجل عقد معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية التي كان يحيطها جانب كبير من الكتمان والسرية من جانب الملك، وجاء اختيار رجل أجنبي لتلك المهمة ليسهل على الملك إنكار علاقته بالمفاوضات وسهولة التخلص من مبعوثه الشخصي حال فشلها، وكان السبب وراء ذلك خشية الملك من معرفة الدول الأوربية المتعصبة والمعارضة لأي تحالف مع الدولة العثمانية. لمزيد من التفاصيل ينظر:-

Hester D. Jenkins, Ibrahim Pasha, Grand Vizir of Suleiman The Magnificent, N.Y., 1911, p. 163.

(٥) جوزيف ڤون هاممه ر، دولت عثمانيه تاريخي(عثمانليرك مبادئ ظهور ندن قاينارجة عهد نامة سنة قدر)، ترجمة محمد عطا، برنجي جلد، أوقاف أسلاميه مطبعه سي، ١٣٣٦هـ، ص٧٠-٧١.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر:- سعيد أحمد برجاوي، المصدر السابق، ص١٠٧-١١١.

(٧) عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الانكلومصرية، القاهرة، ١٩٨٠م، ج٢، ص٧٠٨.

(٨) ليلى الصباغ، الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩، ج٢، ص٧٨١.

(٩) سعيد أحمد برجاوي، المصدر السابق، ص١١١.

(١٠) إسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٩٩٦م، ص١٨١.

(١١) يوسف الثقفي، موقف أوربا من الدولة العثمانية، دار الحارثي للطباعة والنشر، الطائف، ١٤١٧هـ، ص١٠٤.

(١٢) محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط٢، دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٨م، ص١٧٢.

(١٣) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ١٩٨١م، ص٢٠٨-٢١٤.

(١٤) يلماز اوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول، ١٩٨٨م، ج١، ص٣٢٨.

(١٥) لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي، ترجمة عجاج نويهض، دار الفكر، دمشق، د.ت، ج٣، ص٢٣٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص٢٣٠.

(١٧) نور الدين حاطوم، تاريخ عصر النهضة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م، ص٥٤-٥٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص٥٩-٦٥.

(19) Halil Inalick, op. cit, p. 137

(20) Nasim Sousa, The Capitulatory Regime of Turkey, Baltimorye, 1933, p. 163.

(٢١) إبراهيم باشا:- ينحدر من أصل يوناني قدم مع والده من منطقة(برغة)، ثم اعتنق الإسلام ودخل في الجيش الانكشاري، وحصل في عام ١٥٢٩م على لقب سر عسكر أي القائد العام للجيوش العثمانية، ثم أميراً لأمراء الروميلي، قام بالعديد من الحملات العسكرية على بلغراد وجزيرة رودس وبلاد المجر وشارك في حصار فينا عام ١٥٢٩م. لمزيد من التفاصيل ينظر:-

Hester D. Jenkins, op. cit, p. 88-89.

(٢٢) مصطفى خالدي وعمر فروخ، التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٣٣.

(٢٣) محمود شاكر، التاريخ الإسلامي(العهد العثماني)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩١م، ج٨، ص١١٤.

(٢٤) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار العلم، بيروت، ١٩٨٩م، ص٦٧.

(٢٥) يلماز اوزتونا، المصدر السابق، ج١، ص٣٠٠.

(٢٦) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٩٤.

(٢٧) علي حسون، تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٤م، ص٧٥.

(٢٨) بسام العسلي، فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ، مج٥، ص٥٣٥.

(29) Roger B. Merriman, Suleiman The Magnificent: 1520-1566, N. Y., 1966, p. 141-142.

(30) Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey 1280-1808, London, 1976, vol 1. p. 97.

(٣١) لوثروب ستودارد، المصدر السابق، ج٣، ص٢٣٠.

(٣٢) ريتشارد لدج، تاريخ أوربا الحديث من فتح القسطنطينية سنة ١٤٥٣م لغاية معاهدة برلين سنة ١٨٧٨م، ترجمة محمد عبد الله عنان، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩١٤، ج١، ص١١٧.

(33) S. A. Skilliter, William Harborne and The Trade With Turkey: 1578-1582, Oxford, 1977, p.1

(34) Stanford Shaw, op. cit Vol. I, p. 177.

(35) J. G. Hurewitz, Diplomacy in the M. E. A Documentary Record: 1535-1914, London, Vol. I, 1956, P. 2-9.

(٣٦) محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص٢٢٤-٢٢٩.

(٣٧) يوسف الثقفي، دراسات متميزة في العلاقات بين الشرق والغرب على مر العصور، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط٢، مكة المكرمة، ١٤١١هـ، ص١٠٥-١٠٦.

(٣٨) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ج١، ص١٤٣.

(39) Stephen-Fisher Galati, Ottoman Imperialism and German Protestantism, Cambridge, 1959, p. 117.

(٤٠) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ج١، ص٢١٤.

(٤١) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م، ج١، ص٣٣٥.

(٤٢) عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، مطبعة الأديب، ١٩٧٤، ص١٠٩.

(٤٣) يلماز اوزتونا، المصدر السابق، ج١، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص٢٨٤-٢٨٨.

(٤٥) بسام العسلي، المصدر السابق، ص٥٤١.

(46) Philip Mansel, Constantinople, City of The World's desire 1453-1914, London, 1995, p. 197-198.

(٤٧) محمد فريد بك، المصدر السابق، ص٢٤٢-٢٤٦.

(٤٨) يلماز اوزتونا، المصدر السابق، ج١، ص٤٣٠.

(٤٩) عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق، ج٢، ص٨٩١.

(50) Noel Barber, Lords of The Golden Horn, London, 1973, p. 49.

(٥١) محمد العبدة، تعليق على التعصب الأوربي أم التعصب الإسلامي(مئة مشروع لتقسيم الدولة العثمانية، دار طيبة، ١٤١٦هـ، ص٥٧.

(٥٢) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ج١، ص٢١٢.

(٥٣) محمد جميل بيهم، فلسفة التاريخ العثماني، مطبعة صادر، بيروت، ١٩٥٤م، ج٢، ص٩٢.

(٥٤) ليلى الصباغ، ج١، ص١٥٥.

(٥٥) محمد جميل بيهم، المصدر السابق، ج٢، ص٩٢.